موجّـه الى المنتفضـين، قالت القيادة الموحّدة: «كرّستم الحقوق الوطنية لشعبنا في قمّة الانتفاضة بالجزائر، بعد ان كادت ان تطمسها ' قمّة عمّان' [١٩٨٧]» (النداء الرقم ٢٣).

وفي ضوء قرارات الدورة التـاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي قُرّر فيها برنامج السـلام الفلسـطيني واعـلان الاستقـلال، والمستجـدات التي أفـرزتهـا تلك الحـركة السياسية الفلسـطينيـة، على الصعيـدين، الاقليمي والعالمي، والتي منها اعتراف ما يقارب المئة دولة بدولة فلسطين، واعلان اسرائيل خطتها للتسوية السلمية، التي تبنّتها الادارة الاميركية، دعا ملك المغرب، الحسن الثاني، الى عقد قمّة عربية طارئة لدرس هذه المستجدات، والخروج بموقف عربي موحّد منها. وعـلى ذلك، عقـدت القمـة العـربيـة الثـانيـة بتـأثير الانتفاضة في الدار البيضاء، في المغرب، في ٢٣/٥/١٩٨٩. وقـد تبنّت تلك القمة، في قراراتها، برنامج السلام الفلسطيني، وباركت قيام دولة فلسطينية، وقررت تشكيل لجنة عربية عليا، برئاسة الملك الحسن الثاني، للتحرك واجراء الاتصالات الدولية المناسبة، بهدف تنشيط عملية السلام(٤١). وقد ثمّنت قيادة الانتفاضة قرارات القمة العربية تلك، المتعلقـة بالقضيـة الفلسـطينيـة، «من خلال التـأكيـد على مقـرّرات دورة المجلس الوطني [الفلسطيني]... وقراراته الخاصة بالبرنامج الوطني، [ودعت] الانظمة العربية الى ترجمة قراراتها الى أفعال، من خلال الالتزام بدعم الانتفاضة، مادياً ومعنوياً... [فـ] القرارات التي خرجت من القمة العربية بصدد قضيتنا لم تخرج على الموقف الفلسطيني، ولكن شعبنا الرازح تحت الاحتلال في حاجة الى أكثر من مجرد المواقف الكلامية المعلنة؛ فما نعاني منه، منذ أكثر من عشرين عاماً، هو نتيجة مباشرة للقصور والعجز العربي المترسّخ؛ فليترجموا قراراتهم الى أفعال، وليرموا بثقلهم السياسي، والاقتصـادي، للضغط على الولايات المتحدة [الاميركية]... للكفّ عن المماطلة... والاقرار بحقوقنا المشروعة كمدخل حقيقي للسلام والأمن في المنطقة» (النداء الرقم ٤١). لكن اللجنة العليا المكلّفة بالتحرك الدبلوماسي لدعم الانتفاضة لم تقُم بأي نشاط يُذكر. والاجتماع الوحيد الذي عقدته جاء على هامش اجتماعات «لجنة القدس» (نيسان ـ ابريل ١٩٩٠) المشكّلة من قبل قمّة منظمة دول المؤتمر الاسلامي، حيث يرأسها الملك الحسن الثاني نفسه. وبقي ذلك الاجتماع يتيماً، على الرغم ممّا تردّد، وقتها، عن برمجة جدول نشاط دبلوماسي للجنة العليا ايّاها.

القمة الثالثة، التي عُقدت لدعم القضية الفلسطينية، كانت «قمّة بغداد» (١٩٩٠)، التي دعت الى عقدها دولة فلسطين، وذلك لمواجهة كثافة هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة، ومدى تهديد تلك الهجرة للأمن القومي العربي. وكانت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة طالبت بـ «ضرورة عقد قمّة عربية عاجلة للبحث في هذا الموضوع» (النداء الرقم ٥٢)، وللخروج «من مرحلة الصمت، أو الرفض اللفظي في أحسن الاحوال، الى اتخاذ خطوات عملية، مستخدمين النفط والنقد العربي لوقف هذه الهجرة المباشرة، وللضغط على الولايات المتحدة الاميركية لفتح أبوابها أمام هؤلاء المهاجرين، ولارغامها على التراجع عن سياستها المعادية لقضيتنا، ولأمتنا العربية، والمنحازة، كلياً، الى اسرائيل» (النداء الرقم ٥٣). وجاءت قرارات القمة العربية، كالعادة، مؤيدة للمطالب الفلسطينية، ومتطابقة معها(٤٢). وقوّمت قيادة الانتفاضة تلك القرارات ايجابياً، مؤكدة «ان قرارات القمة العربية، في بغداد، التي أكـدت ضرورة مجـابهة المخاطر التي تهدّد الأمن القومي العربي، والذي يمثّل خطر الهجرة اليهودية الى أراضي دولة فلسطين احد عناصره الاساسية، يجب ان تخرج الى حيّز التنفيذ العملي، وان تكرس قمّة بغداد مصداقيتها تجاه هذه القرارات، المتعلقة بدعم الانتفاضة والتحرّك السياسي الفلسـطيني، وتحـديـد علاقة الدول العربية مع دول العالم، حسب موقف هذه الدول من حقوق